التحول الديمقراطي واشكالية النظام السياسي في التكيف مع المتغيرات الاقليمية والدولية

ا.م.د محمد كريم كاظم[١] الباحثة / هديل حربي ذاري[٢]

Democratization and system problematic to adapt to the regional and international changes

Conclusion

The change or transformation is a natural and observable phenomenon , it includes all walks of life, wither relationships of human to nature and to other people the close relationships between political transformation and Political power shows that its impossible to study this phenomenon in isolation from the political system, since it is difficult to find two models political transformation identical completely, and therefore the search of political transition in any political unit without the knowledge of the specificities of its political system is inefficient, but that does not negate the notion that understanding the political transformation on country may help to explain similar a political phenomenon in another state . The in resent phenomenon of " political transition state " is associated with one of the most complex phenomena in contemporary political phenomenon not only from the inability to predict the location and the time of occurrence of the transition , or of elements of nonmainstream total by virtue of the specifics of political units, but in terms of its shape and degree (partial and comprehensive) and style (peaceful or coups) and dynamics (gradual or suddenly) and mikanezmath and objectives of the (rang) and its implications , and what it may involve risks, especially for the people divided .

الخـلاصة

إن التغير أو التحول ظاهرة طبيعية قابلة للملاحظة، وتشمل جميع مناحي الحياة، في علاقة الإنسان بالطبيعة وفي علاقته بأخيه الإنسان، وتشير العلاقة الوثيقة بين التحول السياسي وبين السلطة السياسية إلى استحالة دراسة هذه الظاهرة بمعزل عن النظام السياسي، إذ من الصعوبة بمكان العثور على نموذجين للتحول السياسي متطابقين تماما، وعليه فإن البحث في الانتقال السياسي في أي وحدة سياسية دون الإلمام بخصوصيات نظامها السياسي غير مجدي، بيد أن ذلك لا ينفي الفكرة القائلة بأن فهم تحول سياسي في بلد ما قد يساعد

على تفسير ظاهرة سياسية مماثلة في دولة أخرى، وتعد ظاهرة "التحول السياسي" المرتبطة بالدولة الحديثة من أعقد الظواهر السياسية المعاصرة، ليس فقط من عدم القدرة على التنبؤ بمكان و زمان حدوث التحول، أو من عناصره غير القابلة للتعميم الكلي بحكم خصوصيات الوحدات السياسية، وإنما من حيث شكله ودرجته (جزئياً و شامل) ونمطه (سلمي أو انقلابي) وحركيته (تدرجي أو صدمي) وميكانيزماته وأهدافه (مداه) وتداعياته، وما قد ينطوي عليه من مخاطر، لاسيما بالنسبة للشعوب المنقسمة.

المقدمة

إن التغير أو التحول ظاهرة طبيعية قابلة للملاحظة ، وتشمل جميع مناحي الحياة، في علاقة الإنسان بالطبيعة وفي علاقته بأخيه الإنسان ، غير أن أي نسق اجتماعي أو سياسي يتجاذبه تياران متضادان: الأول، يعمل على الحفاظ عليه وضمان استمراره وتثبيت دعائمه، من خلال التنشئة الاجتماعية، المحافظة على العادات والتقاليد ونقل الإرث الثقافي من السلف إلى الخلف وأساليب الضبط الاجتماعي، والثاني، يسعى إلى إعادة النظر فيه وتغييره وتبديله، من خلال محاولات التعديل،الإصلاح، التحديث بل وحتى الثورة ، وعليه فإن دراسة أي مجتمع من المجتمعات من هذه الزاوية يتطلب الأخذ وجهي الصورة، صورة الواقع: الثبات في الحركة والحركة في الثبات.

ومن جهة أخرى، تشير العلاقة الوثيقة بين التحول السياسي وبين السلطة السياسية إلى استحالة دراسة هذه الظاهرة بمعزل عن النظام السياسي، إذ من الصعوبة بمكان العثور على نموذجين للتحول السياسي متطابقين تماما، وعليه فإن البحث في الانتقال السياسي في أي وحدة سياسية دون الإلمام بخصوصيات نظامها السياسي غير مجدي، بيد أن ذلك لا ينفي الفكرة القائلة بأن فهم تحول سياسي في بلد ما قد يساعد على تفسير ظاهرة سياسية مماثلة في دولة أخرى، وتعد ظاهرة "التحول السياسي" المرتبطة بالدولة الحديثة من أعقد الظواهر السياسية المعاصرة،ليس فقط من عدم القدرة على التنبؤ بمكان وزمان حدوث التحول، أو من عناصره غير القابلة للتعميم الكلي بحكم خصوصيات الوحدات السياسية، وإنما من حيث شكله ودرجته (جزئياً و شامل) ونمطه (سلمي أو انقلابي) وحركيته (تدرجي أو بالصدمة)

وميكانيزماته وأهدافه (مداه) وتداعياته، وما قد ينطوي عليه من مخاطر، لاسيما بالنسبة للشعوب المنقسمة.

علاوة على ان طبيعة التحول السياسي خلال انتقال صورهِ من نظام سياسي معين إلى نظام سياسي مخالف أو مناقض له تماما، فإنه من المتعذر التحكم أو التحديد الدقيق لمساره، بسبب تفاعل عوامل داخلية وخارجية قد تدفع أو تعيق عملية الانتقال.

اهمية البحث:

تنبع اهمية البحث من عدة جوانب:

أ- التحول السياسي هو مؤشر على وجود أزمة/خلل في النظام السياسي القائم.

ب- التحول السياسي هو مؤشر على الرغبة في التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

ت- قد ينطوي التحول السياسي على مضاعفات داخلية وخارجية خطيرة يصعب التكهن بنتائجها.

اشكالية البحث :

تكمن اشكالية البحث من ان هناك علاقة وثيقة بين قدرة الانظمة على التجدد الذاتي وضعف الاداء من جهة والتحول الذاتي من جهة اخرى .

ويمكن اجمال مشكلة البحث في الاسئلة الاتية :

أ- ما هي المتغيرات الفاعلة في تحول النظام السياسي ؟

ب- ما هي محددات، أدوات، أساليب، نتائج، عوائق وأبعاد التحولات السياسية؟

فرضية البحث :

يقوم البحث على فرضية فحواها :

أن هناك علاقة إرتباطية بين حدوث الأزمة في الدولة وبين التحول في أنموذجها السياسي. وأن التحول في نموذج النظام السياسي يقتضي تحولا في توجهاته السياسية .

الهيكلية :

المبحث الأول تحديد مفهوم التحول السياسي لغة واصطلاحا ومن زوايا مختلفة، وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى أهم العوامل الداخلية والخارجية المساعدة على التحول السياسي. أما

المبحثان الثالث والرابع فقد تناولا على التوالي أساليب/طرق التحول ومشاكل المرحلةالانتقالية وكيفية التعامل معها.

المبحث الأول

مفهوم التحول السياسي

المطلب الأول: تعريف المفهوم:

قبل التطرق إلى تعريف التحول السياسي ، يجدر بنا في البداية التفرقة بين مفهومي التغير/التحول ، والتغيير/التطور ، فالتغير أو التحول هو مسألة غير إرادية قد تحدث أو لا تحدث، فهو قانون عام ورئيسي من قوانين الطبيعة والمجتمع المتحرك غير القابل للوقف أو التعطيل. والتغير/التطور يتجه عموما وعلى المدى الطويل نحو الأفضل ولكنه لا يسير دوما في خط مستقيم فكثيرا ما تعترض سبيله منعرجات ويتعرض لانتكاسات لعوامل داخلية وخارجية. وما يميز التغير/التحول في المجتمعات المعاصرة هو أنه يسير بوتائر متسارعة بسبب النمو المضطرد للتقدم العلمي والتكنولوجي. أما التغيير/التحويل فهو محاولة التدخل الواعي للتأثير في سير التغير، أي توفر إرادة الإصرار والقدرة على ضبطه والتحكم في مساره تجنبا للمخاطر وأملا في تحقيق الوعود والأهداف المأمولة.

ان مفهوم التغير(Mutation) لغةً تعني ، التبدل ،(Conversion) " و يقصد به "التحول[٣]، أو التنقل من مكان إلى مكان، أو التغير من حال إلى حال،)(Transition) الانتقال ،(Changement). والتحول عن شيء يعني الانصراف عنه إلى سواه[٤] إن التغير/التحول هو سنة من سنن الله في خلقه[٥]، وجرى التأكيد عليه في التراث العربي-الإسلامي[٦] : اذ يقول ابن الأثير ((الحمد لله... فلا أول لوجوده، الدائم الكريم فلا آخر لبقائه ولا نهاية لجوده.المقدس فلا تقرب الحوادث حماه، المتره عن التغيير فلا ينجو منه سواه...)). الذي لا يزول ملكه ولا يتحول، مفني الأمم ومحيي الرمم ومبيد النقم وكاشف الغمم..)). وهذا يعني أن التغيير هوأمر طبيعي وضروري من ضرورات الحياة يجري توظيفه لضبط وتقويم الأخلاق والممارسات في الاتجاه المتوخى أو الصحيح.

أما اصطلاحا فقد اختلف الباحثون حول إعطاء تعريف دقيق لـ "التحول السياسي"، ومرد ذلك يعود إلى السياق التاريخي أو الظروف السائدة من جهة، وإلى اختلاف الجوانب التي

يركز عليها، والزوايا التي ينظر منها كل باحث للمفهوم. ويمكن تصنيف التعريفات إلى مجموعتين رئيستين: الأولى، تعرف التحول السياسي "كسلوك" ، والثانية، تعرفه "كأسلوب"[٧].

التحول السياسي كسلوك: تنظر هذه المجموعة إلى التحول السياسي كسلوك سياسي جديد يجري انتهاجه في دولة ما أو مجتمع ما، ويقضي بالانتقال من وضع إلى آخر، فالتحول السياسي –من وجهة نظر محمد عابد الجابري– هو انتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى آخر، كالانتقال من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، ومن الفقر إلى الغنى، ومن "خشونة البداوة" إلى "رقة الحضارة"، وحسب تعبير ابن خلدون– وتغيير الولاء للشخص أو للحزب، واستبدال غطاء إيديولوجي بآخر، بللباس آخر...كل ذلك يجري وفق حركية غير مضبوطة، مما يفتح المجال أمام كل الاحتمالات.

فالتحول السياسي بناء على ما جاء في معجم العبارات السياسية الحديثة السالف الذكر هو تحول من مواقف سياسية ماضية ، وقد تخلت الولايات المتحدة الأمريكية —على سبيل المثال– خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر عن مبدأ الحياد أو العزلة في سياستها الخارجية، بعد أن أدركت أن مصلحتها تقتضي الخروج من قوقعتها، والسعي في المقابل إلى التدخل خارج حدودها، أسوة بنظرائها الأوروبيين، لامتلاك المزيد من نقاط النفوذ التحول السياسي كأسلوب: تركز هذه المجموعة في تعريفها للتحول السياسي على الطريقة أوالكيفية التي يتم على أساسها إحداث التغيير السياسي، فالبعض يرى أن التحول السياسي هو عبارة عن ثورة سياسية بيضاء. والثورة البيضاء كما هو معروف مصطلح يطلق مجازا لوصف التغيير الجذري في سدة الحكم وفي قمة الهرم السياسي والاجتماعي من خلال إحداث انقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية، أي دون إراقة الدماء، وتعد الثورة السياسية البيضاء أسلوبا مناقضا للثورة الدموية الحمراء. ويرجع السبب في حصول التغيير الثوري سلميا إلى استسلام السلطة أو النخبة الحاكمة وتنازلهاعن الحكم لفائدة قوى سياسية واجتماعية صاعدة بديلة، بعد أن تدرك عجزها عن مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع، وعدم قدرتها على احتواء أنصار المقاومة[٨]. فقد وصف هورويتز في كتاب نشر له عام١٩٧٣ أن التحول السياسي هو عبارة عن ثورة سياسية تأتي كرد فعل عن التململ، الانشقاق والتذمر، وتقوم بها قوى اجتماعية داخلية، لكنه لم يحدد طبيعة هذه القوى والمطالب التي تسعى إلى تحقيقها[٩] .

أما عبد الإله بلقزيز فيرى: ((إن إنجاز هدف الديمقراطية هو –بجميع المقاييس– ثورة، حتى ولو كانت ثورة بيضاء لا تجري في أنهرها الدماء))[١٠]. وحسب الدكتور أسامة الغزالي حرب فإن التغير الجذري هو ثورة سريعة وشاملة في المجتمع والنظام السياسي يتم بمقتضاه انتقال السلطة السياسية من طبقة إلى طبقة أخرى[١١]. ويطلق البعض الآخر على التحول السياسي صفة "الانقلاب السياسي" آخذين في الحسبان حجم أو درجة التغيير، لانه تغييرا ثوريا، مثلما هو شأن محمد عابد الجابري الذي يقول عن عملية التحول السياسي الديمقراطي: ((إن هذه العملية تعد بمثابة إحداث انقلاب تاريخي..))[١٢] ، وكذلك بالنسبة لثناء فؤاد عبد الله: ((فالديمقراطية تمثل انقلابا تاريخيا على صعيد الفكر والمعتقد، وانقلابا في الوعي..))[١٣]

ويتضح من هذه التعاريف المقدمة اعلاه أن التحول أو الانتقال السياسي يعني في عمقه وشموليته التغيير الجذري لأسس البنية الاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع، وتنطوي العملية على إجراء قدر كبير من التغيرات في النظام السياسي، كأن يحدث تغير في القيادة السياسية، يليه تغير في ممارسة السلطة ، ومن ثم في التوجهات السياسية العامة التي تؤدي إلى تغيرات هيكلية وبنيوية تؤثر على مخرجات النظام.

أنماط التحول السياسي:

يمكن تصنيف التحول السياسي، في اسلوبه ودرجته الى الانماط الاتية :

أ- النمط السلمي: يحدث النمط السلمي للانتقال من نظام سياسي إلى آخر دون اللجوء إلى العنف أوالثورة العنيفة كوسيلة للتغيير، كأن يبادر زعماء الحكم الشمولي في دولة ما– لأسباب ما- بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية عميقة، أو كأن تقوم حكومة سلطوية ما بإجراء مفاوضات مع المعارضة يتم من خلالها التوصل إلى صيغة سياسية ترضي الطرفين تشكل أرضية تفاهم يتم على أساسها الشروع في عمليات التغيير، ولذلك يطلق البعض على هذا النمط من التغيير صفة "الثورة السياسية" أو الانقلاب السياسي، وتمثل بولندا نموذجا للتحول السياسي السلمي، حيث كانت حركة التضامن قد اتخذت عام١٩٨١ موقفا راديكاليا من النظام الشيوعي الحاكم، وكان رد فعل الأخير اللجوء إلى أساليب القمع، بيد أن الطرفين أدركا أن الراديكالية تولد العنف غير المجدي، مما أدى بهما إلى انتهاج سياسة تتسم

بالاعتدال أفضت إلى تحول البلاد بين عامي (١٩٨٨ و ١٩٨٩) نحو الديمقراطية بطريقة سلمية[١٤] .

ب- النمط الثوري بالعنف: يحدث النمط العنيف للتحول السياسي عندما يتم اللجوء إلى السلوك العنيف،لانه الوسيلة الوحيدة المتاحة للتعبير عن المطالب وحماية المصالح، وينشأ العنف في حالة العجز عن تغيير الوضع القائم بوسائل سلمية، اذ يقول ثابو بيكي عن دور العنف في إحداث التغيير: ((إن العنف ليعد عنصرا هاما...لتحقيق التغيير))[١٥]. ويعرف هانتنغتون التغيير العنيف بأنه: ((تغيير داخلي عنيف وسريع في نظام القيم .(السائدة والمؤسسات السياسية والأبنية الاجتماعية والنشاط الحكومي والقيادات))[١٦] ويعتقد أنصار التحول الثوري بالعنف أنه عندما يصبح التغيير أمراً ملحاً ويتعذر تحقيقه عمليا؛ بسبب عقبات متعددة، فإن إمكانية تجسيده مرهونة باستخدام القوة/الثورة العنيفة الشاملة، فالماركسية ترى أن الصراعات السياسية هي صراعات طبقية بالدرجة الأولى، وأن المصالح التي تمثلها الحكومات هي .(صراعات طبقية بشكل ثابت ورئيسي ، وبالتالي فإن محرك كل تغيير سياسي هو الصراع الطبقي[١٧] أي أن التناقض بين الطبقات هو الذي يؤدي إلى "ثورة عنيفة"، وقد طور لينين هذه النظرية ليصل إلى فكرة مؤداها ((حتمية الثورات الوطنية، والحروب الثورية، من جهة، وحتمية الحرب "البروليتارية" ضد البورجوازية، من جهة أخرى،..))، للانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية.

ج-التحول الجزئي (المحدود): يتمثل هذا الأسلوب في الترميم والإصلاح والتحسين لما هو قائم فعلا، أي إجراء تغيرات سياسية واقتصادية أو اجتماعية دون المساس بالجذور والأصول[١٨]. قد يحدث وأن يجتمع الحكام في نظام تسلطي ما ، ويتم تبني اتجاهات سياسية جديدة توحي ظاهريا بدم جديد يسري داخل شريان الحياة السياسية، ويجري إحداث تغيير في اتجاه الدولة بمشاركة فاعلين جدد، أو هكذا يبدو على الأقل، ويتم طرح تصور مؤداه أن الأمر يتعلق بتحولات عميقة غير مسبوقة تشمل الأصعدة كافة ، بيد أن الواقع العملي يدحض هذا التصور ليشير فقط إلى تغييرات محدودة (جزئية).

اي ان التحول السياسي بمفهومه العام والبسيط هو انتقال من نظام سياسي يتميز بخصوصيات ومميزات معينة نحو نظام سياسي آخر مختلف عنه أو مناقض له تماما ينفرد بأسس

وقيم سياسية وآليات اشتغال تميزه عن الأول أو عن غيره من الأنظمة السياسية الأخرى، بيد أن التعريف الدقيق للاصطلاح يطرح الإشكال الاتي : التحول من ماذا ؟ وإلى ماذا ؟ بمعنى أن التعريف الخاص للتحول السياسي في وحدة سياسية بعينها يقتضي تحديد طبيعة النظام السياسي المتحول منه، أي المراد تركه والتخلي عنه، وكذلك تحديد طبيعة النظام السياسي المرغوب في التحول إليه، أو بالأحرى ما هي الغاية من التغيير ؟ والدليل على ذلك التحول السياسي من نظام ملكي إلى نظام جمهوري أو نظام رأسمالي ليبرالي ديمقراطي (التعددية الحزبية) إلى نظام اشتراكي (الأحادية الحزبية) والعكس صحيح، وبالتالي إننا أمام ظاهرة التحول السياسي الديمقراطي، أي الانتقال من نظام سياسي غير ديمقراطي إلى نظام سياسي ديمقراطي.

المطلب الثاني: ماهية الديمقراطية:

الديمقراطية : هي نظام سياسي–اجتماعي يحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أي بين الدولة والمجتمع وفقا لمبدأي المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات المنظمة للحياة العامة، ويعود أساس هذه النظرة إلى المبدأ القائل: الشعب هو صاحب السيادة ومصدر الشرعية، عليه فإن الحكومة مسؤولة أمام ممثلي الشعب ورهن إرادتهم. أما اشتقاق التعبير فيعود أصلا إلى كلمة يونانية (الديمقراطية) وتتضمن مبادئ وقيم تعطي المواطنين الحق في مراقبة تنفيذ القوانين بشكل يصون حقوقهم وحرياتهم المدنية، وقيام تنظيم وفقا لمبدأ "حكم الشعب لصالح الشعب عن الأنظمة (Polyarchy) بوساطة الشعب، وهذا ما يميز النظام الديمقراطي القائم على حكم الأكثرية.[١٩] (Oligarchy) أو حكم الأقلية (Absolute Rule) الأخرى القائمة على أساس الحكم الفردي المطلق.

تغير مفهوم الديمقراطية عبر العصور، فإذا كانت " النظرية الكلاسيكية " تنظر إليها – في مصدرها – "إرادة الشعب" ، و– وفي غرضها – على أنها " المصلحة العامة "، بإعطاء صورةطوباوية للديمقراطية لوصفها "حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب" ، وهو أمر لم ولن يتحقق في الواقع بإجماع الباحثين في الموضوع، فإن "النظرية الحديثة" المستمدة من الواقع تنظر إليها على أنها —حسب شومبيتر– نهج يعتمد على ((التدابير المؤسساتية من أجل التوصل

إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات)) [٢٠].

١. خصائص ومميزات الديمقراطية الحديثة:

تتسم النظم السياسية الديمقراطية المعاصرة بخصائص ومميزات تنفرد بها عن غيرها من النظم غير الديمقراطية، و تكمن في: ارتكاز السلطة السياسية على نظرية السيادة الشعبية، اختيار الحكام عن طريق انتخابات تنافسية حرة ونزيهة يشارك فيها عدة مرشحين يتنافسون على أصوات الناخبين وليس انتخابات استفتائية شكلية لتزكية مرشح واحد، استناداً لبنية الحكومة على التعددية السياسية وفصل السلطات، وتمتع الحكام بصلاحيات محدودة والمحكومين بحريات عامة كحرية الرأي والتعبير، وحرية الصحافة، وحرية الاجتماع، وحرية إنشاء الجمعيات، والحرية الدينية ، أن النظام الديمقراطي القائم على حكم الكثرة يتميز عن غيره من الأنظمة بخاصيتين[٢١]: الأولى : اتساع حق المواطنة وشموله لجميع الأفراد، بما في ذلك البالغين المقيمين بشكل دائم في المجتمع المعني، والثانية : يتيح حق المواطنة لكل مواطن فرصة تنحية أي مسؤول حكومي من خلال التصويت ضده في عملية الاقتراع ، ويلخص(دال) العناصر المؤسسة الواجب توفرها في نظام حكم الكثرة في مجموعتين من المؤسسات[٢٢]، الأولى: تتعلق بالانتخابات وتتكفل بضمان حق الترشح لكل من تنطبق عليه العملية دون تمييز، وضمان حق كل مواطن بالغ المشاركة في التصويت، وكذلك ضمان وضع قرارات الحكومة الديمقراطية وسياستها رهن المسؤولين الذين أفرزتهم الانتخابات الدورية الحرة والنزيهة، والثانية: تتكفل بضمان الحريات العامة (حرية الرأي، النقد ...) دون خشية التعرض لعقوبات أو مضايقات، وحق الحصول على معلومات بديلة عن المعلومات الرسمية مع حماية مصادرها، وحرية التنظيم المستقل نسبيا، بما في ذلك حق تكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي وجماعات المصالح...الخ.

بناء على ما سبق، فإن أي نظام سياسي يحرم قسم من مجتمعه من المشاركة السياسية سواء أكان من الذكور أو من الإناث، ومهما كانت المبررات، أو يقضي بالضغط على المعارضة وإبعادها عن المعترك السياسي، أو مصادرة صحفها، أو يعمد إلى التلاعب بأصوات

الناخبين، أو اللجوء إلى حيل التزوير، وغيرها من إجراءات التخويف والإكراه الرامية إلى تهميش وإقصاء الآخر لا يعد نظاما ديمقراطيا.

٢. حدود الديمقراطية الحديثة:

على الرغم من الإنجازات التي حققتها الديمقراطية المعاصرة في مجال حقوق الإنسان ونجاحها النسبي في السيطرة على مصادر العنف وإدارة أوجه الاختلاف والتناقض، بفضل المشاركة السياسية والتداول على السلطة، إلا أنها لازالت تشوبها في الممارسة، الكثير من العيوب:

أ- لم تبلغ الديمقراطية غايتها المثالية "حكم الشعب" ، وإنما هي حكم الاغلبية الذي هو.(في حقيقة الأمر ليس سوى بديلا لحكم الفرد المطلق أو حكم القلة (الاوليكارشية).

ب- عجز الديمقراطية الليبرالية التي يغلب عليها الطابع القانوني الإجرائي عن ضمان الحد الأدنى من المصادر التي تحقق المساواة السياسية بين المواطنين على أرض الواقع، وتتمثل هذه المصادر في امتلاك الحد الأدنى من الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية والثقافية التي تحرر إرادة الفرد وتسمح له بالمشاركة السياسية على قدم المساواة مع غيره في اتخاذ القرار السياسي. أي يجب التأكيد على وجود ((مفارقة بين الحريات التي تدافع عنها الليبرالية من ناحية، والقرارات التي يوفرها نمط توزيع الموارد من ناحية أخرى))[٢٣].في المقابل تمتلك الفئات القليلة الغنية مصادر القوة والنفوذ الأمر الذي يتيح لها التأثير في الرأي العام وتوجيه الناخبين، أي أن الديمقراطية الليبرالية -كما يقول موريس دوفرجيه- لا تنبثق فقط عن الانتخاب، بل مصدرها الثراء .

ج- ظهور نظرية نخبوية للديمقراطية تقوم على أساس رؤية مفادها أن الجماهير بحكم بساطتها غير مؤهلة لإبداء الرأي في المشاكلات المعقدة التي تواجه المجتمع الحديث الذي يعيش اطار موجة تقنية كبيرة ، وأن العلماء والخبراء والفنيين والإداريين هم وحدهم القادرون على تقديم الحلول لهذه المعضلات بما يتوافر لهم من علم ومعرفة ومهارات وبعد النظر، وقدرتهم على التنظيم وحسن تقدير العواقب[٢٤] ، أما تعاظم المشاركة السياسية للجماهير من شأنه أن يعقد الأمور، وكما قال أحد الباحثين: ((ليس من السهل إطلاقا أن تسلم أمور دقيقة إلى عامة الشعب، ولاسيما غالبيته في درك ما من الجهل أو في مستوى أنصاف المتعلمين))[٢٥]وعلى

الرغم من التغيرات التي تعاني منها الانظمة الديمقراطية الحديثة والانتقادات الموجهة لها، إلا أنها تظل في الوقت الراهن أفضل الانظمة ، للاسباب الاتية :

أ – طريقة لحسم الصراعات واتخاذ القرارات دون اللجوء إلى العنف أو الإرهاب و اعتمادها على الحجة والإقناع وعد الأصوات وليس على السيف أو النقد المفرغ أو صفات ذاتية تعزز اتجاهات الافراد الى الانفراد بالسلطة [٢٦]، رغم أن الديمقراطية لا تخلو منالية استخدام العنف لكنه في اطار مقنن للتنافس والازمة ، إلا أنها تتوفر على ميكانيزمات ترجح كفة الحل السلمي.

ب– تتيح توزيع المنافع والأعباء على أساس مبدأ " المواطنة " والكفاءة المهنية والمؤهلات العلمية، وليس على أساس مبدأ المحسوبية والولاء للحاكم أو للسلطة[٢٧].

ج – النظام الوحيد الذي يحكم بدرجة مقبولة من الشرعية القادرة على التغيير السلمي في المجتمع عبر التداور السلمي للسلطة بما توفره من مرونة في التعامل مع الرأي العام وإتاحة له الفرصة للتعبير عن مواقفه وآرائه المتباينة، ومن ثم المساهمة في إحداث توازن بين التغيرات السياسية والاجتماعية المرافقة لها[٢٨].

د– قادرة على ضمان مبدأ التداول المنظم للحكام على السلطة التي تمثل –من وجهة نظر هوبز– من أخطر المشاكلات التي تعاني منها النظم السياسية، من خلال الانتخابات الدورية لوصفها أحسن وسيلة لحل مشكلة السلطة[٢٩] مقارنة بنظم الحكم البديلة (الديكتاتوريات) التي ترتفع فيها مستويات الجور، التعسف، القهر والاستبداد، تتميز الأنظمة الديمقراطية، على اختلافها، بسمات عامة مشتركة، من بينها حماية حقوق الإنسان، صيانة حرياته العامة، وتصاعد مستويات العدل والمساواة. وهذا ما يفسر تطلع جميع شعوب العالم إلى الديمقراطية.

المبحث الثاني: دوافع التحول السياسي

حظيت التحولات السياسية الهائلة والمفاجئة التي ميزت العقود الأخيرة من القرن العشرين وتداعياتها باهتمام الكثير من المختصين الذين حاولوا شرح وتفسير هذه الظاهرة وتحديد شروط ووسائل التحول من النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي، بيد أن هناك صعوبات اعترضت سبيلهم تكمن في التباين الكبير في المتغيرات المرتبطة غالبا بالتحول. فالدول العربية –على سبيل المثال– ورغم انتمائها إلى مجال سياسي وثقافي واحد، إلا أنها تختلف فيما بينها

في درجة تطور الدولة والنظام السياسي والبيئة الطبيعية والبنية الطبقية والثقافية والسياسية ومستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي، ومع ذلك فثمة شبه إجماع في أوساط الفكر السياسي حول أهم دوافع التحول السياسي، والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين: داخلية وخارجية.

المطلب الأول: الدوافع الداخلية:

١. تدني الشرعية وفقدان المصداقية:

برز مفهوم مشروعية السلطة في الحضارة الإسلامية تحت مفهوم "البيعة" التي تعني بيعة النفس للسلطان أو الأمير لما يرضي الله عز وجل، اذ يقول ابن خلدون ((... أعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أن يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين ، ولا ينازعه في شيء من ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على النشط والمكره، إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري...))[٣٠]. فبقاء السلطان في الحكم مرهون بتزكية الرعية التي يحق لها خلعه واستخلافه بآخر في حالة عدم توافق ممارساته مع أحكام الشريعة، ولا يختلف كثيرا مفهوم ماكس فيبر حول الشرعية السياسية عن معنى "البيعة"، إذ يرى أن شرعية نظام الحكم لن تتأتى إلا بشعور المواطنين بصلاح النظام الذي يحظى بتأييدهم وطاعتهم[٣١]. ويرى روبرت ماكيفر أن الشرعية لا تتحقق إلا بالتطابق بين إدراكات النخبة الحاكمة لنفسها وإدراك الجماهير لها، وفي انسجام عام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع[٣٢] إن العلاقة بين الحاكم والمحكوم في إطار الشرعية التي يقران بها هي علاقة أخذ وعطاء ، الأول : مجبر على التعامل مع الثاني وقبول مشاركته ، لأن شرعيته مستمدة من الأخير، والمحكوم يندفع للمشاركة بحكم قبوله واعترافه بسلطة الحاكم. فالشرعية السياسية إذن هي تلك المستمدة من رضا وحرية اختيار الشعب لانه مصدرا للسلط والتشريع في النظام المدني الحديث، وليست حاصل امتياز ما، سواء أكان عرفيا أو فئويا أو ثيولوجيا أو إيديولوجيا. غير أن واقع المجتمعات المعاصرة يشير إلى الانفصام وغياب التكامل بين الحاكم والمحكوم في كثير من مناطق المعمورة، ولاسيما في الأنظمة الشمولية التسلطية، فالشرعية السياسية التي تستمد منها هذه الأنظمة قوتها وضمان استمرارها في الحكم تشكل المدخل الأمثل الذي يسمح لنا بفهم المعضلات

التي يعاني منها هذا الطراز من الأنظمة،فالقوي لا يمكن أن يبقى قويا بشكل يضمن لنفسه الاستمرار في احتلال عرش السيادة إلى الأبد، إلا إذا جعل من القوة (حق) للزعماء المستبدين في الحكم و(واجب) شعوبهم بالطاعة والانصياع[٣٣].

فإذا كان الاستبداد المتمثل في حق الحكام في احتكار السلطة وواجب شعوبهم بالامتثال وتقبل الأمر الواقع قد فقد مبرراته التقليدية (العادات، الدين، الحق الإلهي ...) فأنه لازال يحتفظ بقدرته على التكيف مع تطورات أحداث العصر، فأضحت الأيديولوجيا، القومية، والكاريزمية ... تشكل مصادر بديله لشرعية النظم التسلطية في العصر الحديث[٣٤]. لقد وجدت الأنظمة الثيوقراطية خلال نهاية القرن العشرين صعوبات جمة في إقامة وتثبيت شرعيتها أمام ذيوع قيم الديمقراطية، الحرية، وحقوق الإنسان، وزيادة الوعي السياسي والثقافي لدى شعوب العالم، بفعل انتشار التعليم وتكنولوجيا الاتصال، رغم تأكيد معظمها على تبنى مثل هذه القيم والمثل في أيديولوجياتها.

إن استمرار شرعية أي نظام سياسي يتوقف على ما يسمى "قوة الأداء" ، وعلى مدى وفائه بالتزاماته إزاء مجتمعه، وليس على الشعارات والوعود والخطب الرنانة التي عادت ما تلجأ إليها الأنظمة الشمولية لإيهام المجتمع بوجود نمو حقيقي من خلال برامج مرحلية ومشاريع تبجحية[٣٥] قصد تغطية عجزها، بمعنى أن ضعف الدولة ونقض وعودها الاجتماعية، أي التراجع في كفاءتها التوزيعية يؤدي إلى تدهور وتآكل شرعية النظام و اندلاع تظاهرات شعبية عنيفة ضد الدولة التي لم تف بوعودها، وبالتالي فأن الاخفاق بمفهومه الشامل للنخبة الحاكمة يدفع بها إلى توسيع نطاق الهوة والابتعاد المتزايد عن الجماهير واندفاعها إلى الاعتماد أكثر فأكثر على وسائل القمع وخنق الحريات العامة مما يفقدها شرعيتها ومبرر وجودها.

إذا كان التجدد الذاتي أمر وارد في النظم الديمقراطية بحكم إقرارها لمبدأ التداول على السلطة، أي أن المواطنين يمكنهم عن طريق الانتخابات سحب الشرعية من تحت أقدام النخب الحاكمة الفاشلة وتجدد ثقتهم وآمالهم في أخرى مختلفة ، وهكذا فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للأنظمة التسلطية؛ بسبب غياب آليات تتعلق بالتجدد الذاتي، ولاسيما فيما يخص الديكتاتورية الفردية التي يستحيل عليها تجديد نفسها بحكم طبيعة النظام، بعبارة أخرى يجرى التأكيد في الأنظمة الديمقراطية على الشرعية الإجرائية للنظام في حين يصعب التفرقة بين

شرعية الحاكم وشرعية النظام في الأنظمة الشمولية لتي غالبا ما تقوض شرعيتها سواء أحسنت أو أساءت الأداء[٣٦]، وبالتالي فقدان مصداقيتها، لاسيما إذا أضفنا إلى ذلك ما يتحمله المجتمع من تكاليف إضافية، ولاسيما سلبه لحريته، الأزمة الاقتصادية والاجتماعية (ضعف النمو الاقتصادي، التضخم، الكساد، البطالة، المجاعة، الفوضى، الفساد...)، وفشل المحاولات الإصلاحية، وعدم وفاء الحكومات بوعودها، والآثار السلبية للأزمات الاقتصادية الدولية، وارتفاع حجم الديون الخارجية، والهزائم العسكرية، وفي مواجهة تآكل شرعيتها وفقدان مصداقيتها لدى شعوبها، تلجأ الأنظمة الشمولية إلى أحد الخيارات الخمس الاتية :

١. التعنت ورفض الاعتراف بضعفها المتزايد أملا في استعادة قوتها.
٢. الاستمرار في الحكم بزيادة الاضطهاد وقمع الحريات.
٣. إثارة نزاع خارجي وتوظيفه في استعادة الشرعية من خلال استشعار الروح القومية/الوطنية.
٤. محاولة إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام الشمولي من خلال اصلاحات شكلية لوصفه بالنظام الديمقراطي .
٥. المبادرة بإجراء تحول سياسي بإقامة نظام دمقراطي محل النظام القائم، بيد أن ذلك يتطلب تغييرا في هرم السلطة ، وهو أمر من الصعب تحقيقه، ومن ثمة العودة إلى نقطة الصفر.

لذلك فمهما كان شكل الأنظمة غير الديمقراطية (حكومات عسكرية نظم ذات الحزب الواحد ديكتاتورية فردية حكومات أقلية عنصرية ...) لا يمكن بحكم طابعها التسلطي أن يكون أحدها بديلا للآخر، أي أنها مجبرة في نهاية المطاف على إعادة النظر في سياستها بل وفي أسس حكمها. بعبارة أدق هناك علاقة وثيقة بين قدرة الأنظمة على التجدد الذاتي وضعف الأداء السياسي من جهة، والتحول السياسي من جهة أخرى.

٢.الدوافع الاقتصادية والاجتماعية:

شكلت العلاقة بين الثراء الاقتصادي موضوع دراسة العديد من الباحثين، فقد ظل الاعتقاد الذي مفاده أن الدول الغنية تتحول إلى ملكيات والفقيرة إلى جمهوريات أو دمقراطيات سائدا لدى منظري القرن الثامن عشر، غير أن الثورة الصناعية عكست العلاقة بين مستوى الثراء

والنظام السياسي، حيث ظهرت الصلة بين الغنى والديمقراطية في القرن التاسع عشر، واستمرت هذه العلاقة بشكل وثيق بين معظم الدول الغنية ذات أنظمة سياسية ديمقراطية، ومعظم الدول الفقيرة ذات أنظمة غير ديمقراطية[٣٧].

بعد الدراسة التي قام بها سيمور مارتن ليبست سنة ١٩٥٩ حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والتغير السياسي وما تلتها من دراسات أخرى، توصل بعض الباحثين عام ١٩٨٥ إلى نتيجة مفادها أن النمو الاقتصادي يؤثر بوضوح على النظام السياسي الديمقراطي، بصرف النظر عن العوامل غير الاقتصادية، إذ أن إجمالي الناتج القومي هو المتغير السائد في هذه العلاقة[٣٨].

ففي عام ١٩٨٩ قام البنك الدولي بدراسة مماثلة شملت ١١٩ وحدة سياسية وصنفها إلى ثلاثة أصناف، الأول: يضم ٢٤ دولة غنية، يتراوح دخل الفرد فيها بين ٦٠١٠ و ٢١٣٣٠ دولار، أتضح أن معظم وحدات هذه الصنف ذات أنظمة سياسية ديمقراطية، باستثناء أربع وحدات من بينها ثلاث بترولية (الكويت، السعودية والإمارات). والثاني: يتألف من ٤٢ دولة فقيرة يتراوح دخل الفرد فيها بين ١٣٠ و ٤٥٠ دولار، تبين أن أغلبها ذات أنظمة شمولية، ماعدا دولتين (الهند وسيريلانكا). أما الثالث: فيتشكل من ٥٣ دولة ذات الدخل المتوسط، يتراوح الناتج القومي للفرد الواحد فيها ما بين ٢٥٠ و ٥٨١٠ دولار وكانت هناك ٢٣ دولة ذات أنظمة سياسية ديمقراطية و ٢٥ دولة ذات أنظمة سياسية غير ديمقراطية، أما البقية المتمثلة في ٥ دول فكانت في طور التحول[٣٩].

ويمكن القول :

أ- هناك علاقة بين النمو الاقتصادي والتحول السياسي: فكلما كان هناك نموا اقتصاديا كلما ساعد ذلك على التغير السياسي.

ب- إن التحول السياسي يحدث بالدرجة الأولى في الدول ذات الدخل المتوسط التي تشكل البيئة المواتية للتغيير، بوصفه أن التحول قد حدث بالفعل في معظم الدول الغنية، وأضحى مستعصياً في أغلب الدول الفقيرة. والإشكال المطروح: إذا افترضنا وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والتحول السياسي، فما هو تفسير وجود دول غنية ذات أنظمة سياسية غير ديمقراطية وأخرى فقيرة ذات أنظمة ديمقراطية ؟ يرى

أحد الباحثين الأمريكيين أن النمو الاقتصادي ذو القاعدة العريضة الذي يشمل درجة عالية من التصنيع قد يؤثر في عملية التحول السياسي، بينما الثراء الناجم عن مبيعات النفط وغيره من الموارد الطبيعية القابلة للنضوب لا يدفع إلى التحول، بل يزيد من بيروقراطية الدولة التي تعفي أو تقلص من حجم الضرائب على مواطنيها[٤٠] الذين يكفون عن المطالبة بحقوقهم السياسية، وقد كتب باحث عربي قائلا: "هكذا أدت الحقبة النفطية إلى غض النظر عن الممارسات القمعية للدولة فلم يهتم المجتمع بحقوقه السياسية والمطالبة بتقييد السلطة والحد من انفرادها بالشأن السياسي العام"[٤١]. وهكذا فكلما انخفض الضرائب، كلما قلت الأسباب التي تدفع الجماهير إلى المطالبة بالمشاركة السياسية والضغط على النظام السياسي الريعي.

أما النمو الاقتصادي في الدول غير النفطية والقائم على قاعدة صناعية واسعة فيؤدي إلى خلق موارد جديدة للثروة والنفوذ خارج مجال الدولة، ويبرز توزيع جديد للأدوار في ظل عدم قدرة الدولة على التحكم والسيطرة على الاقتصاد.إن احتمالات التحول تزداد بازدياد سيطرة القطاعات المنتجة على القطاعات الطفيلية، ومن ثم وجود شريحة اجتماعية خاصة تستمد قوتها ووزنها من قدراتها الإنتاجية وليس من علاقتها بالسلطة السياسية واستثثارها بوسائل القمع والبيروقراطية. أما عندما يهيمن الاقتصاد غير المنتج، سواء نفطي أم لا، يصبح من الصعب تصور نشوء استقلالية نسبية ضرورية بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي، ويصبح النظام الديكتاتوري عنصرا أساسيا لإعادة إنتاج الطبقة الحاكمة وتجديد ثروتها، وملكيتها، بل واحتكارها لكل شيء[٤٢] ، وهكذا فإن النمو الاقتصادي يحدث تغيرات تشمل البنى التحتية والفوقية الأمر الذي يشجع على التغير السياسي، ويتضح ذلك فيما يلي:أ- يؤدي النمو الاقتصادي إلى تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع وينمي أحاسيس الثقة المتبادلة بين المواطنين، ويشكل لديهم قيم وتوجهات، مما يؤدي بهم إلى رفض كل ما له علاقة بالسلطوية.

ب- يؤدي النمو الاقتصادي إلى الرفع من المستوى التعليمي للأفراد الذين، -ولاسيما الفئات المتحصلة على شهادات عالية- يجنحون إلى تدعيم المؤسسات الديمقراطية.

ج- يوفر النمو الاقتصادي موارد يمكن توزيعها بين فئات المجتمع، ويشجع على التكيف والتعايش.

د- يتطلب النمو الاقتصادي الاندماج في الاقتصاد العالمي، مما يؤدي إلى خلق موارد غير حكومية للثروة والسلطة، وإلى تأثر المجتمع بالقيم السائدة في العالم الصناعي، بمعنى أن الانفتاح الاقتصادي يقتضي انفتاحا سياسيا، إذ يصعب بل يستحيل المزج بين الحكم السلطوي والتنمية الاقتصادية.

و- يؤدي النمو الاقتصادي إلى اتساع نطاق الطبقة المتوسطة الحضرية التي تؤدي دورا أساسيا في الحياة السياسية[٤٣]. ((ولكن توسعها (الطبقة المتوسطة) الكبير على حساب احتكار الثروة من قبل نخبة صغيرة كما هو الحال في معظم البلدان النامية هو ثمرة الديمقراطية ومرتكزا لها في الوقت نفسه))[٤٤]. ففي تايوان -على سبيل المثال- يعود الفضل في التغير السياسي إلى العناصر النشطة من مثقفي الطبقة المتوسطة الحديثة الظهور والتي نشأت في ظل النمو الاقتصادي السريع[٤٥]. ويرى هانتنغتون أن الارتفاع المفاجئ والسريع لإجمالي الناتج القومي للفرد قد يؤدي إلى التفاوت الطبقي وخلق احباطات وجوانب سلبية في النسيج الاجتماعي، مما يشجع على التعبئة السياسية والضغط على النظام الحاكم الذي يجد نفسه أمام خيارين: إما إجراء إصلاحات أو مضاعفة العنف[٤٦]

هناك فرضية مفادها أن التحول نحو النظام السياسي الديمقراطي يكون أسهل في المجتمعات التي تنجح في بلوغ حد أدنى من التوازن بين المصالح الاجتماعية، والمقصود هنا تحقيق حد أدنى من التوزيع الاجتماعي العادل للثروة الوطنية، باعتماد ميكانيزمات قانونية، قيمية، دينية، وأخلاقية، وإنجاز هذا التوازن يسمح بالتواصل الاجتماعي ويمنع حصول التناقضات الحادة التي تقود إلى العنف وعدم الاستقرار السياسي، ففي المجتمعات التي يسود فيها الفقر فئات عريضة من الشعب يصعب عليها التفكير في الحرية وفي القضايا المرتبطة بالنظام السياسي ما لم تحل أزمة التوزيع الشديد التفاوت للثروة الوطنية[٤٧] ، على نقيض النمو الاقتصادي، يؤدي التخلف (ارتفاع نسبة الأمية، سوء التغذية انخفاض مستوى الخدمات الصحية، ...) إلى الابتعاد عن التصنيع في المجال الاقتصادي وعن التنظيم المهني والحزبي في الحياة السياسية، ويقلص من حجم الطبقة المتوسطة التي يفترض أن تؤدي دور الإسمنت المسلح في التلاحم الاجتماعي، وتبنى منظومة من المؤسسات والقنوات المستقلة القادرة على تأطير المواطن

وتوعيته سياسيا. فالأمية والفقر يعملان ضد إنشاء الوعي وإضعاف قوة الرغبة في المشاركة السياسية[٤٨].

إن النظام السياسي الديمقراطي لن تكتمل مقوماته إلا بتوفير متطلبات مسبقة اقتصادية واجتماعية، أي وجود بنى معينة ودرجة معينة من التطور الاجتماعي. فالفقر، الجوع وزرع القلق ... عوامل غير مساعدة على بروز الحد الأدنى من الحس الوطني، وتحول دون الاهتمام بقضايا الدولة، إذ يشكل اللهث وراء لقمة العيش الدرجة الأولى في سلم أولويات المواطن الذي يولي عناية بأموره ومشاكله الشخصية أكثر من اهتمامه بالمشاركة السياسية أو بشكل وما ينبغي أن يكون عليه النظام السياسي، اي ((كلما تحسنت أحوال المواطنين أتيح لهم الاهتمام أكثر بالعمل السياسي)) [٤٩]وتشير العديد من الدراسات المتعلقة بأزمة النظم السياسية أن الهوة الاجتماعية الواسعة وما تقود إليه من تفشي الفقر وتقلص دور الشعب تحوؤل دون بناء نظام سياسي لسببين[٥٠]، الأول: إقصاء وتهميش أعداد متزايدة من المواطنين المنشغلين بهموم لقمة العيش ومتطلبات حياتهم اليومية الصعبة، والثاني: تدعم الدولة بوسائل القمع والقهر وتفاقم عدوانيتها، خوفا من الاضطرابات والتوترات الاجتماعية. موجز القول أن النمو الاقتصادي (القطاع الاقتصادي المنتج) والنمو الاجتماعي (تحقيق حد أدنى من التوزيع العادل للثروة الوطنية)، أو تحقيق التوازن بين المصالح الاجتماعية، يشكلان عاملين من عوامل التحول السياسي، لانهما يساعدان على تهيئة البني التحية والفوقية المواتية لقيام نظام سياسي ديمقراطي. غير أنه لا يؤدي بالضرورة وبصفة تلقائية إلى التغيير في جميع المجتمعات، إذ أن هناك عوامل أخرى محلية (الدين، التقاليد..) وخارجية (التبعية) قد تعرقل أو تؤجل عملية التحول

٠٣ دوافع تطور الثقافة السياسية :

يذهب الكثير من المفكرين إلى التأكيد على أن التحول السياسي الديمقراطي بوصفه إمكانية تاريخية مفتوحة وواردة التحقيق في أي مجتمع من المجتمعات، مرهون بتوفر شروط تحتية عميقة لا مجال الافتراض حدوثه دونها، وتتمثل في وجود ثقافة سياسية جديدة أو الجيولوجيا السياسية للانتقال —على حد تعبير عبد الإله بلقزيز– الذي يرى أن الثقافة السياسية التي ينبغي أن تتشبع بها السلطة والمعارضة على حد سواء تسمح ببناء وعي جديد بالحقل

السياسي وبعلاقات السلطة داخل المجتمع، والمقصود هنا بالثقافة السياسية الجديدة لا يكمن في ثقافة الانتقال السياسي الديمقراطي في حد ذاته[٥١]، ويميز الباحثون عادة بين نوعين من الثقافة السياسية: الثقافة السياسية التقليدية والثقافة الجديدة عند كل من برهان غليون وعبد الإله بلقزيز، وبين ثقافة التبعية والمشاركة عند حسين علوان البيج. ومعيار التفرقة بين الثقافتين يتمثل في الأداء الوظيفي للمؤسسات السياسية، أي تحديد الوسائل والأهداف التي تتوخاها المؤسسات في مجتمع ما. فالمؤسسات التي تعزز قدرات الضبط الاجتماعي والتوجيه السياسي والإقناع وربما الإكراه الأيديولوجي تؤشر على سواد ثقافة سياسية تقليدية (ثقافة الخضوع)، أما تلك التي تشجع التطور الديمقراطي وتسمح بالمشاركة السياسية فتدل على رواج ثقافة سياسية جديدة (ثقافة المساهمة). فعلى ضوء الثقافة السياسية التي تشيعها النخبة الحاكمة وكذلك الأيديولوجيا التي تنشرها في إطار المجتمع هي التي تحدد طبيعة النظام السياسي، ديمقراطي كان أم شمولي[٥٢]. ففي ظل ثقافة التبعية والخضوع ينصب اهتمام الأفراد على القرارات الفوقية الضارة أو النافعة الصادرة بشأنهم، أي التسليم بالأمر الواقع، بينما في ظل ثقافة المساهمة والمشاركة فيتمكن المواطنون من اداء دور المحرك والموجه لحركية التغيير، إذ تكون الجماهير قادرة على التحكم في مصيرها، من خلال الضغط على السلطة السياسية بوسائل مختلفة (الاحتجاجات المظاهرات الانتخابات...)[٥٣]. بمعنى أن الأولى تجعل من المجتمع طرفا متلقيا ومستسلما (فقدان إرادة التغيير) أما الثانية فتجعله عنصرا فاعلا، ديناميكيا، ومؤثرا في الحياة السياسية.

وتعبر الثقافة السياسية الجديدة عن نفسها من خلال منحنيين: الأول: جنوحها نحو وصف العملية السياسية منافسة اجتماعية سلمية وإعلائها مبادئ التوافق والتراضي كقاعدة للصراع السياسي بين وحدات المجال السياسي، لاسيما بين السلطة والمعارضة، فالسياسة وفقا للثقافة السياسية الجديدة هي منافسة مدنية نظيفة من أجل ضمان الحقوق وإدارة التوازن بين المصالح. والثاني: تطويقها لغريزة التفرد والاحتكار السياسي، أي مراعاة مصالح الأطراف في اللعبة السياسية والاعتراف بها والاستعداد لقبول التنازلات الموضوعية عند الضرورة. بمعنى إعادة النظر في العقلية السياسية السائدة.

وبمراجعة التقاليد التسلطية والشمولية، والتحلي بقيم العدالة في توزيع الأدوار[٥٤]، فالانتقال السياسي يتطلب ثقافة سياسية جديدة يتم من خلالها إحلال قيم التفاهم والتعاقد والتنازل محل قواعد التسلط الاحتكار والإقصاء ... للمجتمع، ويشترط في الثقافة السياسية توفر عنصر الانسجام والاتساق، و وجود علاقة بين التحول السياسي في مجتمع ما وبين درجة اندماجه ثقافيا، بمعنى وجود ثقافة وطنية تتجاوز العوالم والخصوصيات الجزئية وتشجع على التواصل بين مختلف فئات المجتمع، و أن هذه الثقافة مرتبطة بنظام التربية والتعليم أكثر من ارتباطها بالإرث الثقافي الواحد. أما التشتت الثقافي وتعدد وتضارب منظومات القيم الاجتماعية والحضارية فتؤدي إلى نشوء مجتمعات عصبوية مشكلة من جماعات مغلقة ميالة إلى العزلة والانطواء على الذات، وتجنح إلى التنازع والتنابذ. وعليه من الطبيعي أن يعرقل مثل هذا المناخ الثقافي المشحون ظهور ثقافة سياسية تستجيب لمتطلبات التغيير المنشود، فليس هناك تطور سياسي ممكن دون توفر ثقافة سياسية كفيلة باستيعاب المفاهيم والقيم الأساسية للنظام السياسي الديمقراطي، وتجعل من بلوغه هدفا وغاية اجتماعية[٥٥] بناء على ذلك كلما زاد الوعي السياسي والثقافي، كلما زادت فرص التغيير السياسي، ويعتقد بعض الباحثين أن المجتمعات غير الناضجة سياسيا وثقافيا ليست مهيأة لأي تحول سياسي، وهذا ما ينطبق على الأقطار العربية التي قال بشأنها أحد الباحثين العرب: ((فعلى الصعيد الثقافي يشيع الاعتقاد في أن الديمقراطية تفترض إطارا ثقافيا مناسبا لها يتمثل في عدد من القيم أبرزها العقلانية، أي الإيمان بمحورية دور العقل الإنساني في تنظيم المجتمع والحرية الفردية كقيمة أساسية في المجتمع، وفي هذا الإطار يتم تفسير إخفاق التجارب الديمقراطية التي عرفتها بعض الأقطار العربية في الربع الثاني من القرن الحالي [القرن العشرين]، بغياب هذا الإطار الثقافي نتيجة سيادة الثقافة التقليدية))[٥٦].

قد يحظى الملل من الوضع القائم ويؤدي إلى المطالبة بالتغيير من طرف الأغلبية في مجتمع ما، بيد أن التغيير من أجل التغيير، أي عدم تحديد الوسائل والأهداف الاستراتيجية بدقة من شأنه أن يحول دون تحقيق الرغبة في التغيير؛ وهذا بسبب عدم الوعي السياسي. ((فما يشل إرادة قوي التغيير ... لا ينبع من استسلام مفترض للشعب ... ولا من خوفه أو تهيبه من البطش ... وإنما افتقادها لرؤية جديدة إيجابية لحركة التاريخ وحركة المجتمع. وهي الرؤية التي

تستطيع أن تحدد لها الأهداف القريبة والبعيدة، ومناهج العمل من أجلها، ووسائل الممارسة. وبدون هذا التحديد لا يمكن أن يكون هناك حركة أو إرادة أو إيمان، وبالتالي ليس هناك أفق واضح للتغيير))[٥٧].((ويتوقف أمر [التحول السياسي] على نضج القوى السياسية الديمقراطية على مستوى التنظيم وعلى مستوى الوعي معا، بل أن هذا التحول السياسي الممكن هو الوسيلة الوحيدة لتسريع التطورات على مستوى البنى السياسية ومركز التدخل في مسارها الطبيعي والتاريخي))[٥٨].

إن التغيير السياسي كفكرة أو كمشروع قابل للتجسيد لا يمكن تحقيقه دون سواد ثقافة سياسية أو وعي سياسي، إذ أن غياب الثقافة الديمقراطية في واقع مجتمع ما يعد من العوامل التي تدفع الفرد أو الجماعات إلى عدم المساهمة الواعية في التغيير السياسي. [٥٩]، لإن حدوث تطور في مجال التعليم، وانتشار وسائل الاتصال يؤدي إلى الزيادة في الوعي السياسي والثقافي ويضاعف المطالب بالمشاركة السياسية ،ويعمل في المقابل على تقويض الأسس التقليدية للسلطة الحاكمة ومؤسساتها، مما يشجع على إعادة هيكلة النظام السياسي القائم ، وهكذا يمكن القول أن هناك علاقة ببين الوعي السياسي والثقافي وبين التحول السياسي، فكلما ازداد هذا الوعي كلما زادت الفرص السانحة للتغيير السياسي البناء.

٤. الدافع الديني:

ينظر إلى الدين كظاهرة اجتماعية موجهة نحو المقدس أو ما فوق الطبيعي، وينعكس ذلك على نسق من الاعتقادات والممارسات، ولهذا يمكن تعريف الدين على أنه نسق من الاعتقادات والممارسات، والذي يسعى من خلاله الأفراد والجماعات إلى التفسير والاستجابة لما تحس وتشعر به أنه مقدس وفوق الطبيعي[٦٠]. وما يهمنا في هذه الدراسة هو السلوك والاتجاهات والنظم والمؤسسات المترتبة عن الاعتقاد والإيمان بالمقدس، ومدى دورها في التحول السياسي، ولقد شكلت دراسة الدين بشكل عام والعلاقة بينه وبين التغير السياسي والاجتماعي محور اهتمام العديد من علماء السياسة والاجتماع الأوائل أمثال ماركس، فيبر، دوركهايم وغيرهم. ورغم تباين مدارسهم الفكرية فقد أكدوا على دور الدين في عملية التمويه الأيديولوجي. فماركس المعروف بجملته المختصرة: ((الدين أفيون الشعوب)) يرى أن الأخير يعمل على تكوين وعي زائف لدى الأفراد والجماعات التي تلجأ إلى قوى "غيبية" للتعامل مع

الواقع المعاش، إذ أن الهروب الديني –من وجهة نظره– يعتمد على إخفاء الحاجة والمصدر الأساسي للصراع الطبقي في المجتمع. ومن ثم فهو يعتقد أن المجتمع القادر على التخلص من الوعي الزائف

هو الذي يستطيع مواجهة الواقع، أما تمسكه بالوهم الديني الذي يخفف دون شك من الألم والحرمان الاقتصادي والاجتماعي فيؤدي إلى تبديد الرغبة التي من شأنها إحداث التغيير الثوري[٦١]. فالدين –حسب ماركس– مرادف للسكون والثبات ومناقض للحركية والتغيير: ((إن الجمود هو جوهر كل دين))[٦٢]. بمعنى أن الأثر التخديري للدين في الأفراد هو الذي يحول دون مواجهتهم للواقع الموضوعي والعمل على تغييره. أي أن الدين، وفقا لاعتقاده– عامل معيق وليس مساعد على التحول السياسي والاجتماعي، وهو الذي تبناه فيبر الذي يعتقد أن الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمحرومة تتجه أكثر من غيرها إلى الدين هروبا من الواقع المر والظروف المعيشية الصعبة، وتعد أن الواقع المعاش قدر محتوم، ولا قبل لها بتغييره[٦٣]. بيد أن التحولات السياسية التي جرت هنا وهناك في العديد من الوحدات السياسية خلال النصف الثاني من القرن العشرين وتزامنت مع تصاعد الظاهرة الدينية دفع بعض الأكاديميين والباحثين إلى التساؤل من جديد حول ما إذا كانت هناك علاقة بين الدين وظاهرة التحول

المطلب الثاني: الدوافع الخارجية:

ازداد الاحتكاك والتقارب بين الوحدات السياسية للمجتمع الدولي رغم تباينها من حيث أنظمتها السياسية، قوتها وخصوصياتها الاجتماعية والثقافية، بفعل الثورة التقنية الهائلة لوسائل الاتصال التي جعلت من العالم قرية صغيرة، الأمر الذي أدى إلى نسج علاقات معقدة فيما بينها، ومن ثم أضحت شديدة التأثير والتأثر في بعضها البعض، والسؤال المطروح: هل أن النظام السياسي سواء أكان شموليا أم ديمقراطيا يعد محصلة لعوامل داخلية فقط أم قد تؤدي الدوافع الخارجية دورا ما في تحديد طبيعته فلسفية وتوجهاته ؟ أو بعبارة أخرى ما مدى دور المؤثرات (الدوافع) الخارجية في التحول السياسي في دولة ما ؟

إذا كانت النخب السياسية الحاكمة في الدول التسلطية فيما مضى تتجاهل المطالب الديمقراطية الداخلية فلا تعيرها أدنى اهتمام، بانتهاكها للحقوق المدنية والسياسية وإقدامها على انتهاج جميع أساليب القمع لاحتواء معارضيها، دون أن تخشى لومة لائم، بفعل التواطؤ

الخفي والمعلن لأطراف أجنبية، فإن الأمر في المرحلة الراهنة كما –يقول عبد الإله بلقزيز– لم يعد كذلك، لذلك أضحت الدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات والجمعيات غير الحكومية والرأي العام العالمي تشكل مصادر ضغط على هذا النمط من الأنظمة السياسية من أجل دفعها إلى فتح ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعليه فإن الضغط الداخلي في اتجاه التحول السياسي لا يؤتى ثماره إلا بتوفير سندان خارجي لمطرقته[٦٤].

ان دور الدوافع الخارجية في التحولات السياسية الحديثة: ((ونقطة "الحرج" في عملية التحول... هي أنها تتم بوتائر سريعة وعلى مدى واسع جدا، لأن دوافع "الانتقال" وبواعثه ليست نابعة –فقط، إن لم يكن أبدا– من جوف المجتمع بفعل تطور داخلي، كما حدث في أوربا الحديثة، بل أنه انتقال أو تحول يتم تحت ضغط حضارة عالمية اكتسحت العالم بمنجزاتها وإغراءاتها وآلياتها، ففرضت نفسها كحضارة للعصر كله، كتنويع للمراحل السابقة من التاريخ البشري))[٦٥] ، ويؤكد الباحث عبد الله المطوع على نفس الاتجاه ((من الواضح... أن عملية التغيير، في ظل المستجدات الدولية الراهنة، قد فرضت نفسها على الجميع، لذا فإن آلية مقاومة التغيير ستختلف حدتها من دولة إلى أخرى، ولا يفوتنا في هذا المجال، التذكير بدور الأيديولوجيات المتعددة وأثرها على كل ما يجري في العالم راهنا)).

١ .الضغوط الدولية:

يعتقد هانتنغتون أن النظام السياسي الديمقراطي في دولة ما قد يتأثر بسلوك وسياسات الحكومات والمؤسسات الأجنبية، إلا أن طبيعة الدور ودرجة التأثير تختلف باختلاف الدول المؤثرة وبتوجهاتها السياسية الخارجية القابلة للتغيير، والظروف الدولية السائدة، فقد تؤدي العناصر الخارجية دورا إيجابيا في اتجاه التحول السياسي ، فتشجع محاولات التغيير وتهيئ البيئة المحلية، ولاسيما النمو الاقتصادي الذي يمثل –حسب رأيه– العنصر رقم واحد في عملية التحول، من خلال تقديم الدعم المالي والتقني للدول محل التحول، على غرار ما فعلته الولايات المتحدة مع كل من اليابان وألمانيا الغربية غداة الحرب الكونية الثانية،وقد تؤدي دورا سلبيا (منع التحول) سواء الإطاحة –بشكل أو بآخر– بالأنظمة الراغبة في التحول مثلما قام به الاتحاد السوفيتي (سابقا) مع كل من بولندة المجر وتشكوسلوفاكيا (سابقا) أو تعطيل تأثير النمو الاقتصادي والاجتماعي على التحول السياسي، وقد ينتفي دورها (التزام

الحياد)[٦٦]. وحسب ذات الباحث ثمة ثلاثة عناصر خارجية شكلت أدوات ضغط واسهمت –إلى حد كبير– في التحولات السياسية الحديثة.

– **النظم الديمقراطية وانتشارها :**

مع بداية السبعينات برزت فكرة توسيع نطاق المجموعة الأوربية ، فانضمت إليها عام ١٩٧٣ كل من النرويج الدانمارك، أيرلندا، وبريطانيا، وكانت دول جنوب أوربا تحدوها نفس الرغبة، نظرا للفوائد الاقتصادية التي ستجنيها لقاء انضمامها إلى التكتل الأوروبي من جهة، وتقليص حجم اعتمادها على الولايات المتحدة كقوة اقتصادية وعسكرية عالمية من جهة ثانية، فخوان كارلوس (ملك اسبانيا) ما فتئ يؤكد على النداء الوطني لدمج إسبانيا في المجموعة، والجنرال سيمنولا كان يشدد على أن مستقبل البرتغال يكمن في أوربا، ولذلك تقدمت كل من اليونان (١٩٧٥) إسبانيا (١٩٧٧) بطلب الانضمام إلى المجموعة، غير أن الأخيرة لم تكن تقبل عضوية دول ذات أنظمة ديكتاتورية، رغم انتمائها الجغرافي لأوربا.

وهكذا لم يتأت لهذه الدول الانضمام إلى المجموعة الأوروبية إلا بعد تحول أنظمتها السياسية الديكتاتورية إلى أنظمة سياسية ديمقراطية، اذ انضمت اليونان عام ١٩٨١ وأسبانيا والبرتغال عام ١٩٨٦ ، وقال باسكال بونيفاس ((فعلى أساس الديمقراطية تم قبول عضوية اليونان وأسبانيا والبرتغال في المجموعة الأوربية))[٦٧]. وبذلك شكلت المجموعة الأوربية أداة ضغط على بعض الدول الأوروبية الأخرى للتخلي عن الديكتاتورية والتحول إلى الديمقراطية .

الخاتمة

إن قدرة تأثير دولة ما في دولة أخرى في اتجاه التحول السياسي مرتبط بمدى قوة الدولة المؤثرة بمفهومها الحديث، أي مدى توفرها على أدوات التأثير، إذ أن التواضع العسكري والاقتصادي يفرض قيودا على الدولة المؤثرة التي لا يمكنها أن تحدث تأثيرا على نظام تسلطي يتوفر على قوة عسكرية وموارد ماليةتؤمن استمراره، كما أن تأثير الدول العظمى يزداد في الدول التي تقع في مجال نفوذها، ويقل في تلك الخارجة عن نطاقه. وهذا يعني أن تبني مبادئ وقيم النظام السياسي الديمقراطي من طرف الدولة التي يفترض أنها تمارس الضغط غير كاف ما لم يتوفر لديها القوة العسكرية والاقتصادية الضرورية.، إن الدول الكبرى التي يفترض نظريا أنها تؤثر في اتجاه التحول السياسي في الدول الصغرى، لا يهمها النظام السياسي كونه شمولي أو ديمقراطي

بقدر ما تهمها مصالحها، فالولايات المتحدة الأمريكية –على سبيل المثال – لا تلح على الديمقراطية بطبعتها الأمريكية، بل أن ما تصر عليه هو أن تكون النخب السياسية الموجودة في المنطقة التي ترى بوجود مصالحها فيها، وهي (النخب) التي تتماشى معها و متفقةً مع الغرض الأسمى، أي خدمة المصالح الأمريكية، وعدم مناقضتها، أما.(الشكل السياسي الذي تتخذه الأنظمة فهو غير مهم)

إذ يمكن لنظام سياسي غير ديمقراطي أن يستفيد من دعم خارجي بحكم ما ينطوي عليه من مصالح حيوية للدول الأخرى، بقصد احتواء المعارضة والضغط الداخلي الهادف إلى ترسيخ نطاق المشاركة السياسية، بمعنى يمكن للدول الكبرى حفاظا على مصالحها في هذا البلد أو ذاك أن تعمل في اتجاه توطيد.(سلطة النظام التسلطي، من خلال مساهمتها –بشكل أو بآخر– في خنق لإرادة الشعبية التواقة للتغيير، ثم أن القمع البوليسي الذي تمارسه الحكومات المحلية بتواطؤ الدول الكبرى لا يسبب قلقا لدى هذه الأخيرة (على حقوق الإنسان) طالما أن الهدف الأساسي هو خدمة "أغراضها"، أن منطق الدولة العظمى من الأفضل لها أن يكون هناك نظام قوي في السلطة (المحلية) بدلا من حكومة.(ديمقراطية أو ليبرالية متساهلة ومتراخية) إن التأثير الخارجي لا يتم دائما في اتجاه التحول السياسي الديمقراطي، بل يخضع لانتقاء واضح يستجيب لمصالح الدول الكبرى المؤثرة، ولم يعد باستطاعة النظم الشمولية حجب المعلومات المتعلقة بالحرية الديمقراطية وحقوق الإنسان الواردة من الخارج على مواطنيها، بفعل التوسع الهائل لوسائل الاتصال العالمية (الأقمار الصناعية، الإنترنت، الفاكس ...) من جهة، وعجزها تقنيا عن صد الغزو الثقافي العالمي وحماية ثقافتها الرسمية، مما يؤدي إلى تأثر شعوب هذا الصنف من الأنظمة بما يحدث في المحيط الخارجي والرغبة في محاكاته، وكلما كان هناك تقارب جغرافي أو تجانس ثقافي أو تماثل سياسي (وجود قواسم مشتركة) بين وحدات سياسية معينة، كلما ازداد تأثرها بظاهرة "كرات الثلج"، فقد كان لسقوط الشمولية في البرتغال أثره على كل من اليونان وإسبانيا، وكان التحول السياسي في هذه الأخيرة أثره الهائل على دول أمريكا اللاتينية وهكذا التحول في الدول العربية تونس ومصر و ليبيا ..

[١] رئيس قسم السياسة الدولية، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

[٢] كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين.

[٣] سهيل إدريس، المنهل، قاموس فرنسي–عربي، الطبعة الثانية ،دار الآداب، بيروت– ١٩٩٨ ، ص ص ص ١٢٢١ ،٨٠٩، ٣٠٤ .

[٤] لقاموس العربي، هيئة الأبحاث و الترجمة، دار الراتب الجامعية ، ص ١٢٩ .

[٥] تمام سلام "أي تغيير يريده اللبنانيون"، مجلة المنابر، العدد (٩٩) ١٩٩٩ ١ ، ص ١١٢ .

[٦] مداخلة صدقي الدجاني في "انهيار الاتحاد السوفياتي وتأثيراته على الوطن العربي" إعداد : مجموعة من الباحثين، تحرير: طه عبد العليم، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام– القاهر ، ١٩٩٢ ، ص ٣٠٩ .

[٧] فوزي منصور "التغير و التغيير عبر التطور الرأسمالي" في "تجديد الفكر السياسي من أجل التغيير"، إعداد حبيب صادق، منشورات المجلس الثقافي اللبناني الجنوبي، لبنان ، ٢٠٠١ ، ص ٣٧.

[٨] مجدي وهبة/وجدي رزق غالي، معجم العبارات السياسية الحديثة، ص ١٥٩ .

[٩] صمؤيل هانتنغون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، جامعة أوكلاهوما للصحافة، ص ٥٧

[١٠] إنصاف جميل الربضي، التحولات السياسية والاقتصادية في دول أوروبا الشرقية، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان ، ١٩٩٥ ، ص ٥٨).

[١١] مجدي وهبة/وجدي رزق غالي، المصدر السابق، ص ١٥٩ .

[١٢] خيرية قاسمية"الولايات المتحدة و الوطن العربي في الفترة ما بين الحربين" في " السياسة الأمريكية و العرب"، إعداد: مجموعة من الباحثين، سلسلة كتب المستقبل العربي(٢)، مركز دراسات الوحدة الأولى، بيروت ١٩٨٢ ، ص ١٩.

[١٣] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨١ ، ص ٨٨٢ .

[١٤] إنصاف جميل الربضي، المصدر السابق، ص ٣١ .

[١٥] عبد الاله بلقزيز "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات" في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، سلسلة كتب المستقبل العربي (٢) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٠، ص ١٣٦ .

[١٦] راجع كلمة الاختتام للدكتور أسامة الغزالي حرب في "انهيار الاتحاد السوفياتي وتأثيراته على الوطن العربي، تحرير طه عبد العليم ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ،١٩٩٢ ، ص ٣١٨ .

[١٧] ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديموقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٩٧ . ص ٤٤ .

[١٨] جون كاوتسكي، التحولات السياسية في البلدان المتخلفة، نقله إلى العربية:جميل نعيم عون،دار الحقيقة للطباعة والنشر–بيروت،ص ١٣ .

[١٩] ثناء فؤاد عبد الله، المصدر السابق ، ص ٥٨ .

[٢٠] صموئيل هانتنغون، المصدر السابق ، ص ٦١

[٢١] المصدر نفسه، ص ١٩٢.

[٢٢] جون كاوتسكي، المصدر السابق، ص ١٣٧ ،٧٨ .

[٢٣] عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص ٧٥١ .

[٢٤] هانتنغتون، المصدر السابق، ص . ٦٥ ،٦٤ .

[٢٥] حسين علوان ."الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة"، في كتاب العوائق والممكنات في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي سلسلة كتب المستقبل العربي (١٩) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠، ص ١٥٦ .

[٢٦] ثناء فؤاد عبد الله، المصدر السابق، ص . ١٨

[٢٧] علي خليفة الكواري "مفهوم الديمقراطية المعاصرة" في كتاب العوائق والممكنات في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي سلسلة كتب المستقبل العربي (١٩) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠، ص ١٦ .

[٢٨] علي خليفة الكواري، المصدر السابق ، ص . ٢٩

[٢٩] ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص . ١٨ ،٣٥ .

[٣٠] محمد فريد حجاب "أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث" في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص .

[٣١] د.بطرس ديب في "تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية"، أعمال المؤتمر الدولي الثاني المنظم من طرف نركز الدراسات العربي–الأوربي من ٢٥ إلى ٢٧/٠١/ ١٩٩٤بالقاهرة، الطبعة الثانية، ص ص ١٠٤ ،١٠٣

[٣٢] سعيد زيداني، مرجع سابق، ص . ٧٧ ،٦٤) .

[٣٣]ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص . ٣٧ .

[٣٤] علي خليفة الكواري، مرجع سابق، ص . ٢٣

[٣٥] د. سعد الدين إبراهيم "المجتمع المدني و مستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي" (تقديم لكتاب الموجة الثالثة للمؤلف هانتينغتون المترجم)، مرجع سابق، ص ٩.

[٣٦] ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: د.درويش جويدي، المكتبة العصرية–بيروت، الطبعة الثانية ٢٠٠٠ .، ص ١٩٤ .

[٣٧] د.ميشال كامو "ثلاثة تساؤلات حول التطور الديمقراطي في الوطن العربي" في الندوة المصرية–الفرنسية حول التحولات الديمقراطي في الوطن العربي، من ٢٩الى ٩ /١٠/٢٠٠١ ، جامعة القاهرة ، مصر ، ص ١٦

[٣٨] برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، دار بوشان للنشر، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠ ، ص ٢٢

[٣٩] هانتنغتون، الموجة الثالثة، مرجع سابق، ص . ١١٢) .

[٤٠] د.سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٠ .

[٤١] عبد الحميد الأنصاري، نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني، المستقبل العربي، العدد ٢٧٢ /أكتوبر/ ٢٠٠١ ، ص ١٠١ .

[٤٢] حسن علوان ، مرجع سابق، ص ١٥٩ .

[٤٣] عبد الحميد الأنصاري، مرجع سابق، ص ٩٧ .

[٤٤] د.برهان غليون"بناء المجتمع المدني في الوطن العربي: العوامل الداخلية و الخارجية"، مجلة نقد العدد رقم ٠٧ ، الجزائر ١٩٩٤ ، ص ٩.

[٤٥] د.محمد عبد الله المطوع "تأثير العولمة في التغيير"، في تجديد الفكر السياسي من أجل التغيير، مرجع سابق، ص ١٢٨ .

[٤٦] سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص ٢٢ .

[٤٧] هانتنغتون، الموجة الثالثة، مرجع سابق، ص ١٢١ .

[٤٨] هانتنغتون، الموجة الثالثة، مرجع سابق، ص ١٢١ .

[٤٩] هانتنغتون، الموجة الثالثة، نفس المرجع ص ٢٤٨ .

[٥٠] عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد ٢٧٣ ،ص ٢٤.

[٥١] برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، مرجع سابق، ص ١١ .

[٥٢] هانتنغتون، الموجة الثالثة، مرجع سابق، ص ١٢٩ .

[٥٣] برهان غليون "منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربي: مقدمة نظرية" في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٢٥ .

[٥٤] هانتنغتون، الموجة الثالثة، مرجع سابق، ص ١٢٩ .

[٥٥] برهان غليون "منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربي: مقدمة نظرية" في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٢٤

[٥٦] محمد فريد حجاب، مرجع سابق، ص ٩٣ .

[٥٧] أنظر مداخلة إسماعيل صبري حول "المسألة الديمقراطية ...والوضع العربي الراهن" في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، نفس المرجع، ص ٢٩٧

[٥٨] وحيد عبد المجيد "مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي"، مرجع سابق ، ص ٢٧٤ .

[٥٩] عبد الإله بلقزيز "الإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات"، مرجع سابق، ص ١٣٧ .

[٦٠] حسين علوان ، نفس المرجع، ص ص ١٦٤ ،١٣٦ .

[٦١] برهان غليون، منهج دراسة مسألة الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية"، مرجع سابق، ص ٢٤٦ و ٢٤٧ .

[٦٢] وحيد عبد المجيد "مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي"، مرجع سابق ، ص ٢٧٤ .

[٦٣] برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، مرجع سابق، ص ٢٥ .

[٦٤] برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، مرجع سابق، ص ٢٥٣ .

[٦٥] أحمد جازولي "دولة الحق والقانون في الوطن العربي: الديمقراطية نظريا و المشاركة سياسيا..مطافات التحول وحقيقة الرهان" في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي"،) . مرجع سابق، ص ١٧٩.

[٦٦] صامويل هانتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، مرجع سابق، ص ١٢ .

[٦٧] عاطف العقلة عضيبات "الدين و التغير الاجتماعي في المجتمع العربي الإسلامي" المستقبل العربي، العدد ١١٣– ١٩٨٩ ، ص ١١٢